الأمم المتحدة S/2009/497

مجلس الأمن

Distr.: General
30 September 2009
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطلب فيه إلي أن أقدم تقارير دورية عن تنفيذ ولاية تلك البعثة. ويغطي هذا التقرير أنشطة البعثة، والتطورات التي جدت في إطار تلك الأنشطة بين ١ حزيران/يونيه و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

ثانيا – الحالة السياسية وأولويات البعثة

٢ – أدى تغير الظروف على الميدان منذ إعلان كوسوفو استقلالها ونشر بعثة الاتحاد الأوروبي لبسط سلطة القانون في جميع أنحاء كوسوفو إلى تكيف تدريجي لحجم البعثة وسمات نشاطها. وأكملت البعثة بنجاح إعادة تشكيلها وبلغت قوامها المأذون به والبالغ ٥١٠ أفراد في ١ تموز/يوليه.

٣ – وتمشيا مع تقريريّ المؤرخين ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (S/2008/354) و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692) وللبيان الرئاسي الصادر عن رئيس مجلس الأمن في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44)، تواصل البعثة، بعد أن أعيد تشكيلها، القيام بالمهام المبينة في تلك التقارير. وتقوم جهات فاعلة أخرى، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعثة الاتحاد الأوروبي بأدوار متزايدة الأهمية تكمل دور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). والبعثة في موقع فريد يمكنها من القيام بدور الميسّر في الحالات التي يقف فيها الخلاف العميق حول مركز كوسوفو عائقا أمام إحراز تقدم في عدة مجالات. وهدف البعثة العام هو تعزيز السلام والاستقرار في كوسوفو ومنطقة البلقان، من خلال تعاونها مع جميع الطوائف في كوسوفو، فضلا عن بريشتينا وبلغراد، والجهات الفاعلة الدولية.

011009 011009 09-52118 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

٤ - ويتولى مكتب البعثة لدعم وتيسير شؤون الطوائف، الذي أُنشئ في إطار إعادة تشكيل البعثة، مهام الرصد والإبلاغ والتيسير، إضافة إلى التمثيل الخارجي والتنسيق الاقتصادي. وهو ييسر التعاون بين جميع الأطراف في تنفيذ حلول عملية في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بتعاون وثيق مع مكتب الأمم المتحدة في بلغراد ومكتب البعثة للشؤون السياسية. وينصب التشديد بشكل خاص على دعم طوائف الأقليات في جميع أنحاء كوسوفو، بمن فيهم الأشخاص المشردون داخليا والمقيمون مؤقتا في مخيمات في كوسوفو الشمالية، وتيسير عودتهم واندماجهم، ورصد حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، واصلت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا توسيع مسؤولياتها في القيام برصد شامل للمسائل المتعلقة بالطوائف، وكفالة حماية حقوقها ومصالحها.

٥ - وتمشيا مع تقريري المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ والبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي عملها تحت السلطة العامة للأمم المتحدة وفي إطار موقفها الحيادي. وبعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي تتبادلان بانتظام المعلومات وتنسقان أنشطتهما بفعالية على جميع المستويات، بما في ذلك عن طريق مكتب سيادة القانون، التابع لبعثة الأمم المتحدة. وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي تعزيز حضورها فأصبح قوامها يبلغ حاليا ١ ٦٥١ فردا دوليا و ٩٩٨ فردا محليا. وفي ١ تموز/يوليه، كان مكتب سيادة القانون التابع لبعثة الأمم المتحدة يتألف من ١٢ مدنيا و ٨ من أفراد الشرطة. وتواصل بعثة الأمم المتحدة تيسير نشر بعثة الاتحاد الأوروبي بإتاحة وصولها إلى المرافق المشتركة في بريشتينا وميتروفيتشا.

ثالثا - التعاون مع بريشتينا وبلغراد والترتيبات العملية

٦ - يعمل ممثلي الخاص، لامبرتو زانيي، في ظروف سياسية تتسم بتأثر القرارات التي تتخذها السلطات في بريشتينا وبلغراد بالقلق من التفسير الذي يمكن لمحكمة العدل الدولية أن تعطيه لأنشطة تلك السلطات، عند النظر في طلب الجمعية العامة من المحكمة إصدار فتوى بشأن موافقة إعلان كوسوفو استقلالها للقانون الدولي من عدمه. وواصلت بلغراد وبريشتينا الإعراب عن آراء متناقضة فيما يتعلق بمركز كوسوفو. وتواصلت في بريشتينا دعوات من حين إلى آخر إلى غلق بعثة الأمم المتحدة، لا سيما من طرف ممثلي حركة تقرير المصير. وكانت تلك الدعوات تلقى صدى وتضخيما في وسائط الإعلام المحلية. ومنذ آخر تقرير لي وجهته إلى مجلس الأمن في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (S/2009/300)، اعترفت دولتان أخريان بكوسوفو، فبلغ بذلك عدد الدول التي اعترفت بها ٦٢ دولة. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، أصبحت كوسوفو عضوا في مؤسسات مجموعة البنك الدولي الخمس.

٧ - وفي هذا السياق، وفي حين اختارت سلطات كوسوفو أن تكون اتصالاتها مع ممثلي محدودة جدا، واصل موظفو بعثة الأمم المتحدة التعاون مع مسؤولي كوسوفو، على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي. مثلا، أعلنت بعض السلطات البلدية لألبانيي كوسوفو، منها سلطات ميتروفيتشا، بأنها تعتبر أنشطة البعثة مفيدة، وأكدت علنا أنها تتعاون مع ممثلي البعثة.

٨ - وفيما يتعلق بالشروع في التعاون بشأن مواضيع محددة، التقى ممثلي الخاص، بدعم من مكتب الأمم المتحدة في بلغراد، بمسؤولين صرب عدة مرات في بلغراد أو على هامش منتديات دولية. وواصل خبراء بعثة الاتحاد الأوروبي قيادة المناقشات التقنية مع السلطات الصربية في مجال سيادة القانون. ورغم أن سلطات بلغراد اتخذت نهجا براغماتيا في حل بعض المسائل العالقة، لا تزال سلطات بريشتينا غير مستعدة للتعاون إلا على أساس التعامل مع نظرائهم في بلغراد على قدم المساواة، وهو أمر لا يزال غير مقبول من طرف بلغراد.

٩ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى التوصل إلى حلول دائمة بشأن حماية التراث الثقافي الصربي في كوسوفو. وفي تموز/يوليه، ناقش ممثلي الخاص هذه المسألة مع السلطات في بلغراد. وتعاون بكثافة أيضا مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم الاتحاد الأوروبي، واليونسكو، ومجلس أوروبا، بهدف إيجاد صيغة تعاون تقبلها السلطات في كل من بلغراد وبريشتينا، فضلا عن الكنيسة الأرثوذوكسية الصربية.

رابعا - كوسوفو الشمالية

١٠ - واصلت البلديات الثلاث ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو الشمالية العمل بروابط قليلة مع السلطات في بريشتينا، التي تتعامل معها تلك البلديات في حالات نادرة وبشكل يكاد يقتصر على التعامل عن طريق بعثة الأمم المتحدة. وواصلت القيادة السياسية في كوسوفو الشمالية اعتبار بعثة الأمم المتحدة، وقوة كوسوفو، الحضور الدولي المشروع الوحيد في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وتأكيد عدم قبولها لأية مؤسسات أو رموز، حقيقية أو مدركة، لسلطات كوسوفو. ولا يزال نشر أو تشغيل أية هياكل لها صلة ببريشتينا، من قبيل الجمارك، والمحاكم، والسكك الحديدية، يُقابل بمعارضة صرب كوسوفو.

١١ - وبالرغم من العمل في الإطار الحيادي للأمم المتحدة، ينظر بعض قادة صرب كوسوفو إلى بعثة الاتحاد الأوروبي بأنها تدعم مصالح سلطات كوسوفو. وبدأ صرب كوسوفو الشمالية، يدعمهم في ذلك رجال الدين المحليون، حملة توقيع لائحة تعترض على موقف بعثة الاتحاد الأوروبي، وانتقدوا حكومة صربيا بدعوى أنها تمارس ضغطا على قادة كوسوفو الشمالية و ''التخلي عن كوسوفو مقابل دعم تطلعاتها المتصلة بالاتحاد الأوروبي''.

١٢ - وفي هذه الظروف، ظلت المهمة الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة في شمال البلاد تتمثل في التعامل اليومي مع جميع الطوائف من أجل تيسير الحوار بشأن مجموعة من المسائل وكفالة وجود روابط مع بريشتينا عن طريق مكتبها الإقليمي وإدارة البعثة في ميتروفيتشا الشمالية، حسب الحاجة. وأسهم وجود بعثة الأمم المتحدة في البلديات الشمالية أيضا في ربط الصلة بين بعثة الاتحاد الأوروبي والقادة السياسيين المحليين الذين لا يزالون مترددين في التواصل مباشرة مع بعثة الاتحاد الأوروبي. ومن المهم في هذا السياق التشديد على أن بعثة الأمم المتحدة تقوم بدور فريد في تقديم خدمات الوساطة إلى كل من الطائفتين وإلى المنظمات الدولية العاملة في الشمال.

خامسا - الانتخابات وإزالة الطابع المركزي

١٣ - في ١٦ حزيران/يونيه، أعلنت سلطات كوسوفو عن تنظيم انتخابات بلدية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ودعت اللجنة الانتخابية المركزية إلى الشروع في الإعداد لتلك الانتخابات. وسيكون من الصعب على اللجنة أن تنظم الانتخابات في الشمال، حيث يعارض صرب كوسوفو إجراءها، باستثناء الجيوب القليلة غير الصربية في الشمال. واللجنة مستعدة لتنظيم الانتخابات في جميع المناطق الأخرى التي يسكنها صرب كوسوفو وغيرهم من الطوائف.

١٤ - ولأول مرة منذ نشر بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في عام ١٩٩٩، تجد البعثة نفسها في وضع لا تتوقع أن تكون قادرة فيه على التصديق على نتائج الانتخابات البلدية، لأن بريشتينا لا تعترف للبعثة بدور في عملية الانتخابات. وستكون اللجنة الانتخابية المركزية مسؤولة تماما عن إجراء العملية الانتخابية. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تدعم اللجنة وأمانتها، خاصة بتقديم المشورة والتدريب على إدارة المسائل المتصلة بالانتخابات وتخطيط العمليات الانتخابية. ولن يكون لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا دور في رصد الانتخابات أو مراقبتها أو تعداد الأصوات. وبطلب من اللجنة الانتخابية المركزية، ستقدم منظمة غير ربحية، هي المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، بتقديم المساعدة في تعداد الأصوات وإدارة مركز نتائج الانتخابات، وتوجيه الناخبين ونشر المعلومات على الجمهور، وتدريب المراقبين المحليين. وتجري مناقشات داخل المجتمع الدولي بشأن إمكانية إيفاد بعثة مراقبة دولية.

١٥ - ومن بين الكيانات السياسية الـ ٧٦ التي طلبت المشاركة في الانتخابات، يوجد ٣٥ كيانا سياسيا من ألبان كوسوفو، و ٢٣ من صرب كوسوفو، و ٧ من بوشناق كوسوفو، و ٤ من أتراك كوسوفو، و ٢ من أصيلي الجبل الأسود في كوسوفو، و ٢ من أشكاليا كوسوفو، وكيان واحد من كل من طوائف روما، ومصريي وغوراني كوسوفو.

وسيكون بإمكان المصوتين من خارج كوسوفو المشاركة في الانتخابات عن طريق البريد، وقد تلقت اللجنة الانتخابية المركزية إلى حد أوائل أيلول/سبتمبر، ٢٤٠ طلبا للانتخاب من خارج كوسوفو. ولجنة التشكيات والطعون الانتخابية لم تبدأ عملها بعد لأن جمعية كوسوفو لم تقر ميزانيتها إلى حد الآن، وهو خرق للتشريعات السارية المتعلقة بالانتخابات.

١٦ - ووافقت جمعية البلديات الصربية بالإجماع في غراتشانيتشا في ٢٨ حزيران/يونيه على ميثاق فيدوفدان [يوم القديس فيتوس] الذي دعا جميع الأحزاب السياسية في صربيا إلى معارضة اشتراك صرب كوسوفو في تلك الانتخابات وناشد جميع المؤسسات الصربية والكنيسة الأرثوذوكسية الصربية مقاطعة الانتخابات. وفي تموز/يوليه، أعلنت الحكومة الصربية رسميا أن الظروف المواتية لمشاركة صرب كوسوفو في الانتخابات غير متوفرة وأن الانتخابات لا تتمشى مع قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

١٧ - وبدأ الفريق العامل المشترك بين وزارات كوسوفو المعني باللامركزية إنشاء أفرقة بلدية تحضيرية للبلديات الجديدة ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو التي ستُنشأ في غراكانيتشا، وكولوكوت، وميتروفيتشا الشمالية، وبارتاش، ورانيلوغ. ومهمة هذه الأفرقة هي كفالة استعداد البلديات المنشأة للعمل مع الممثلين البلديين المنتخبين إثر انتهاء العملية الانتخابية.

١٨ - بيد أن مستوى مشاركة صرب كوسوفو في عملية اللامركزية وفي الانتخابات القادمة ليس مؤكدا إطلاقا، ولم يُتخذ قرار بعد بشأن إجراء الانتخابات بالنسبة للمجالس البلدية في البلديات الخمس المذكورة أعلاه وفي بلدية نوفوبردي ''الموسعة'' وقد بدأت حركة فيتيفندوجي (حركة تقرير المصير) حملة ضد إنشاء بلديات جديدة، وهو ما قد يؤثر سلبا على دعم ألبان كوسوفو لعملية إصلاح الحكم المحلي.

١٩ - وفي ١٦ آب/أغسطس جرت انتخابات جزئية نظمتها السلطات الصربية في منطقتين من كوسوفو ذات أغلبية صربية، هما غراكانيتش (في منطقة بريشتينا) وغوراشداتش (منطقة بيجي). وجرت الانتخابات الجزئية في المنطقتين لملء شواغر نشأت عن حل مجلسين بلديين انتخبا في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٨، في انتخابات نظمت وفقا لدستور صربيا بدون تنسيق مع بعثة الأمم المتحدة أو موافقة منها. وفي حين أن سلطات كوسوفو لم تحاول عرقلة الانتخابات الجزئية، مؤكدة عدم شرعيتها وبالتالي بطلانها، اعتبرت شخصيات معارضة وممثلون عن المجتمع المحلي تلك الانتخابات ''عدوانا من بلغراد''. وكان الإقبال على الانتخابات منخفضا، يقارب ٢٠ في المائة، لأسباب منها قلة مشاركة الأشخاص المشردين

داخليا في مراكز الاقتراع. ولم يُبلغ عن حوادث، رغم إعادة التصويت في مركزي اقتراع على الأقل، بسبب انتهاكات إجرائية.

سادسا – الأمن

٢٠ – ظلت الحالة الأمنية في كوسوفو هادئة نسبيا عموما، وهشة في الشمال. وتواصلت الحوادث في ضاحية كروي إي فيتاكوت/بردجاني، في ميتروفيتشا الشمالية ، حيث بدأ سكان من ألبان كوسوفو، عادوا إلى المنطقة، إعادة بناء منازلهم التي دُمرت في عام ١٩٩٩. وأكدت بعثة الأمم المتحدة، منذ بداية عملية إعادة البناء، على حق جميع الأفراد في العودة إلى ممتلكاتهم مع الامتثال للقوانين السارية المتعلقة بالبناء. وتشجع البعثة أيضا الأشخاص المشردين، من صرب كوسوفو، على العودة إلى ديارهم في البلديات الواقعة جنوب نهر إيبار.

٢١ – وفي ٤ آب/أغسطس، بدأ فريق من العمال، من ألبان كوسوفو، تهيئة موقع يقع خلف منطقة كانت طائفتا ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو اتفقتا على بنائها. ورد صرب كوسوفو برشق عمال ألبان كوسوفو بالحجارة. وأصيب أحد أفراد الشرطة وأحد الصحفيين بجراح طفيفة وتضررت شاحنتان وسيارة في الحادث. وتفاقمت الحالة في ٢٥ آب/أغسطس عندما بدأ ألبان كوسوفو تهيئة موقع في كروي إي فيتاكوت/بردجاني بمقربة من إحدى قرى صرب كوسوفو في بردجاني، يقع معظمه في المنطقة العقارية لبلدية زفيشان، بدون علم أو موافقة البلدية. أو إدارة بعثة الأمم المتحدة في ميتروفيتشا. وأسفر ذلك عن سلسلة من المواجهات الخفيفة بين أفراد الطائفتين الألبانية والصربية، أصيب خلالها ما لا يقل عن أربعة من الألبان واثنان من الصرب بجراح.

٢٢ – وفي ٣١ آب/أغسطس، التقى ممثلي بالعمدة بيرم ريخيبي في متروفيتشا الجنوبية في محاولة لإزالة فتيل التوتر المتزايد والتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الرئيسية الإدارية والتقنية. وأسفر الاجتماع عن استئناف عملية إعادة البناء في أوائل أيلول/سبتمبر. وتقوم شركة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي، والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو، برصد أعمال البناء عن كثب في كل من مواقع صرب كوسوفو وألبان كوسوفو، ويجري اتخاذ جميع التدابير اللازمة للمحافظة على هدوء الحالة.

٢٣ – وفي ٢ أيلول/سبتمبر، حدث انفجاران مجهولا المصدر في ميتروفيتشا الشمالية بمقربة من المستشفى العام ومن حي كودرا إي ميناتوريفي، إثر تراشق بالحجارة حدث في المساء في المنطقة نفسها بين ألبان محليين وشباب صرب. ولم يبلغ عن حدوث إصابات.

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عن ستة حوادث عرقية قد يكون رجال من ألبان كوسوفو اعتدوا فيها على أفراد من روما كوسوفو، في حي لطائفة روما في مدينة جيلان. وفي ٧ آب/أغسطس، عُثر على زوجين من صرب كوسوفو مقتولين في مترلهما في قرية بارتيش في منطقة جيلان. والتحقيقات جارية وهناك دلائل تشير إلى أن عمليتي القتل لم تكن بدوافع عرقية.

٢٥ - وفي ١١ حزيران/يونيه، أعلن وزراء دفاع منظمة حلف الشمال الأطلسي، عن قرار بالشروع تدريجيا في نقل القوة الأمنية الدولية في كوسوفو إلى حالة تسمى بـ ''الحضور الرادع''، تسليما بالتطور الإيجابي الذي حدث باستمرار خلال فترة من الزمن. وأوضح الوزراء أن نسق تخفيض قوام القوة سيقرره مجلس شمال الأطلسي مع تطور الحالة، وبمراعاة للظروف الأمنية، وأن التخفيض سيكون على مراحل.

سابعا - سيادة القانون

٢٦ - من بين أفراد شرطة صرب كوسوفو الـ ٣٢٥ الذين توقفوا عن أداء مهامهم بمراكز عملهم بعد إعلان استقلال كوسوفو استقلالها في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، عاد إلى العمل ٣١٧ منهم بحلول ٣٠ حزيران/يونيه وهو الموعد الذي حددته سلطات كوسوفو لتلك العودة، بالتنسيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي. وعُيّن ضابط شرطة من صرب كوسوفو في منصب نائب المدير العام لشرطة كوسوفو، وإن لم يكتمل بعد وضع مواصفات الوظيفة.

٢٧ - وقوبل الإعلان في أواسط آب/أغسطس عن إمكانية إبرام اتفاق بشأن التعاون بين بعثة الاتحاد الأوروبي ووزارة الداخلية الصربية في مجال الشرطة بمقاومة من جانب سلطات كوسوفو، التي تؤكد أن إبرام مثل تلك الاتفاقات هو من مسؤولياتها الحصرية. وفي تطور يؤسف له جد في ٢٦ آب/أغسطس، قام ٢٦ من نشطاء حركة تقرير المصير بتخريب ٢٦ مركبة تابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي في وضح النهار في بريشتينا احتجاجا على توقيع البعثة للبروتوكول. وتواصلت عمليات تخريب عربات بعثة الاتحاد الأوروبي خلال الأيام التالية، واستُهدفت بعض عربات الأمم المتحدة أيضا. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، نظمت ٢٣ منظمة غير حكومية محلية، منها حركة تقرير المصير، مظاهرة احتجاج في بريشتينا على الاتفاق. ونادى حوالي ١ ٠٠٠ متظاهر بانسحاب بعثة الاتحاد الأوروبي من كوسوفو.

٢٨ - وتواصل بعثة الأمم المتحدة التعامل مع طلبات المساعدة القانونية الدولية من وإلى الدول التي لم تعترف بكوسوفو، والقيام بدور في تيسير الاتصالات بالمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، من جهة، وبعثة الاتحاد الأوروبي والسلطات المحلية من جهة ثانية وتقوم

بعثة الأمم المتحدة أيضا بالتصديق على وثائق الحالة المدنية اللازمة للتعامل مع البلدان التي لم تعترف بكوسوفو. وتواصل البعثة أيضا القيام بدور جهة التنسيق في المسائل المتصلة بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في كوسوفو. وتقوم بعثة الاتحاد الأوروبي بمهام تقديم تقارير الشرطة استجابة لأوامر المحكمة.

٢٩ - ولبعثة الأمم المتحدة خبير في التحقيقات الشرعية يكفل التعاون على الصعيد التقني مع المكتب المعني بالمفقودين والتحقيقات الشرعية. وتشترك البعثة أيضا في الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين والفريق العامل الفرعي المعني بالتحقيقات الشرعية، بالاتفاق مع جميع الأطراف المعنية. ومن حزيران/يونيه إلى نهاية آب/أغسطس، أجرى المكتب ٣١ عملية ميدانية أسفرت عن استخراج جثث ١٨ من المدنيين، وإعادة ١٧ جثة إلى ذويها.

٣٠ - وفي ٢ أيلول/سبتمبر، استأنف مجلس كوسوفو القضائي مهامه بتعيين أعضاء جدد، بعد توقف دام أكثر من ستة أشهر. وستكمل لجنة القضاء والادعاء المستقلة استجوابات المرحلة الأولى لمرشحي القضاء والادعاء، وستوصي بعد ذلك بتعيينات القضاة والمدعين العامين في المحكمة العليا.

٣١ - وإضافة إلى الجهود المشتركة الدولية والمحلية التي بذلها أصحاب المصلحة في مجال حقوق الإنسان، انتخبت جمعية كوسوفو في ٤ حزيران/يونيه أمين مظالم جديد؛ وكانت المحاولات السابقة لانتخابه، التي بذلت في فترة تجاوزت أربع سنوات قد فشلت.

ثامنا - العائدون

٣٢ - تقوم بعثة الأمم المتحدة، من خلال حضورها الميداني المعاد تشكيله، بمراقبة مسائل العائدين عن كثب، بما في ذلك الإجراءات التي تتخذها السلطات المحلية بشأن تنفيذ استراتيجيات عودة السكان، وتهيئة الظروف المواتية لعودتهم وإعادة إدماجهم. وواصل موظفو البعثة اتصالاتهم اليومية بقادة طوائف الأقليات والسلطات المحلية، والإبلاغ عن نتائج زياراتهم الموقعية وعن زيارات صرب كوسوفو المشردين داخليا إلى مواقع العودة، وإطلاع الوكالات الشريكة للأمم المتحدة وغيرها من الجهات الدولية الرئيسية المهتمة على نتائج تلك الزيارات.

٣٣ - ولا يزال عدد العائدين خلال الفترة المشمولة بالتقرير منخفضا جدا. بيد أنه يمثل، بالمقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، زيادة متواضعة في عدد الأشخاص المشردين الذين عادوا. وتفيد تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ٢٣٦ من أفراد طوائف الأقليات المشردين، منهم ٧ من ألبان كوسوفو، و ٣١ من صرب كوسوفو، و ١٧٧ من

روما وأشكاليا، ومصريي كوسوفو، عادوا طوعا إلى كوسوفو في حزيران/يونيه وتموز/يوليه من هذا العام. وخلال فترة الإبلاغ نفسها، أُعيد ٧٢٦ شخصا بطريقة غير طوعية إلى كوسوفو من أوروبا الغربية. ونُظمت خلال تلك الفترة ٣٩ زيارة ميدانية مكنت ٣٥٨ من المشردين واللاجئين من صربيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة من زيارة ديارهم في كوسوفو. ونظمت أيضا ٢٠ زيارة إعلامية (شملت جهود مساعدة قدمها أفراد وجماعات ممن عادوا إلى كوسوفو)، والاجتماع بـ ٢٣٧ شخصا مشردا داخليا في صربيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

٣٤ - تقوم وزارة شؤون الطوائف والعودة بتنفيذ سبعة مشاريع منظمة للعودة، تهدف إلى عودة ١٨١ أسرة من صرب كوسوفو في بلديات فوشتري، وبريزران، وكلييني، وإستوغ، ونوفوبردي، وبريشتينا. وقُدمت المساعدة إلى ٤٤ من الأسر العائدة (١٥٩ شخصا) لإعادة بناء منازلهم في عام ٢٠٠٩، وتجري إعادة بناء ٤٤ مترلا آخر في إطار مشروع الشراكة المستدامة للمساعدة على العودة في كوسوفو، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتموله الحكومة البريطانية ووزارة شؤون الطوائف. وقدمت الوزارة تمويلا إضافيا لإعادة بناء عشرة منازل أخرى في إطار مشروع الشراكة المستدامة على العودة في كوسوفو. وستقدم المساعدة إلى ١٨٠ أسرة مشردة للعودة هذا العام في إطار مشروع العودة وإعادة الإدماج في كوسوفو، الذي تشترك في تمويله المفوضية الأوروبية ووزارة شؤون الطوائف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويوجد حاليا ٧٣ مترلا في طور البناء، وأُعلن عن عطاءات لبناء ٨٣ مترلا آخر.

٣٥ - وفي الوقت نفسه، أعربت ١ ٢٩٥ أسرة تضم حوالي ٠٠٠ ٥ شخص عن اهتمامها بالعودة إلى كوسوفو خلال عام ٢٠٠٩. وتقوم وزارة شؤون الطوائف حاليا بتجهيز طلبات العودة ولديها قاعدة بيانات عن العائدين الجدد تيسر عليها هذه المهمة. وأفادت الوزارة أن التحضيرات لمساعدة تلك الأسر بدأت، وأن هناك أفرقة عمل على صعيد البلديات تستعرض الطلبات وفق المعايير الحالية للمساعدة. بيد أن إعادة إدماج طوائف الأقليات، لا سيما صرب كوسوفو، يظل صعبا، لا سيما بسبب قلة فرص العمل، وهشاشة الحالة الاقتصادية، وصعوبة الوصول إلى الخدمات، و - إلى حد ما - بسبب عدم وجود ظروف آمنة. وتنوي الوزارة، بتخصيصها ٠٠٠ ٠٠٠ ٣ يورو للمشاريع الإنمائية هذا العام، زيادة التركيز على التنمية الاقتصادية واستدامة طوائف الأقليات بغية زيادة تشجيعها على العودة.

تاسعا – التراث الثقافي والديني

٣٦ – واصلت بعثة الأمم المتحدة دعم أعمال لجنة تنفيذ أعمال التعمير، التي يقودها مجلس أوروبا، لإعادة بناء ٣٤ موقعا أثريا ثقافيا ودينيا تضررت أو دُمرت خلال أعمال العنف في آذار/مارس ٢٠٠٤. واشترط كل من الكنيسة الأرثوذوكسية الصربية ومعهد حماية المعالم في بلغراد، لمواصلة إسهامهما في تلك العملية، اشتراك لجنة تنفيذ أعمال التعمير فيها.

٣٧ – والتقت لجنة تنفيذ أعمال التعمير في ١١ آب/أغسطس، بممثلين عن وزارة الشباب والثقافة والرياضة في كوسوفو، والكنيسة الأرثوذوكسية الصربية، ومعهدي بلغراد وبريشتينا لحماية المعالم، وبعثة الأمم المتحدة. واقترب متعاقدو اللجنة من الانتهاء من وضع أربعة مشاريع نتجت عن العطاءات المعلن عنها في عام ٢٠٠٨. ويتواصل تنفيذ خمسة مشاريع يبلغ مجموع تكلفتها ٠٠٠ ٩٠٠ يورو، أعلنت اللجنة عن عطاءاتها في أيار/مايو – حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ومن المتوقع فتح ثلاثة عطاءات أخرى يتجاوز مجموع قيمتها ٠٠٠ ٧٠٠ يورو، إثر تحويل سلطات كوسوفو لمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ يورو من ميزانية ٢٠٠٨ إلى ميزانية ٢٠٠٩. ولم تُنفق تلك الأموال في عام ٢٠٠٨ بسبب خلاف على إجراءات العطاءات. وإني أناشد سلطات كوسوفو التعجيل بتخصيص تلك الأموال الحيوية لنجاح العمليات التي تقودها اللجنة لتعمير مواقع الكنيسة الأرثوذوكسية الصربية.

٣٨ – وتواصل اليونسكو أعمال إعادة البناء في كوسوفو. وزار ممثلو اليونسكو في حزيران/يونيه وآب/أغسطس كوسوفو لتقييم احتياجات إعادة بناء مواقع التراث الثقافي، التي تمولها الولايات المتحدة وإيطاليا. واكتمل مشروعان مولتهما الولايات المتحدة، وهناك ثلاثة مشاريع في مرحلتها الأولى، وثلاثة في مرحلة تنفيذ نشطة. ومن بين خمسة مشاريع تمولها إيطاليا، اكتمل مشروعان، وهناك ثلاثة مشاريع في مراحل الإنجاز النهائية. وقارب الانتهاء أيضا مشروع يوناني/تشيكي يرمي إلى إجراء مسح كامل لحالة لوحات الفرسكو في كنيسة العذراء في ليفيسا، في بريزرن، وهي أحد المواقع على قائمة اليونسكو لمواقع التراث الثقافي العالمي.

٣٩ – ويسرت بعثة الأمم المتحدة أيضا تكثيف مشاركة الاتحاد الأوروبي في الأنشطة المتعلقة بالتراث الثقافي والديني، ودعمت جهوده الرامية إلى تحسين ظروف العيش العادية لرجال الدين الأرثوذوكس الصرب في كوسوفو.

عاشرا – المسائل المتعلقة بالطوائف

٤٠ – وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو باقية على التزامها بدعم جهود سلطات كوسوفو وشركائها ذوي الصلة بإيجاد حل دائم للحالة في مخيمي أوستيرودي وكاسمين لوغي، للأشخاص المشردين من طوائف الروما والأشكاليا والمصريين في ميتروفيتشا الشمالية، الذين تولت وزارة كوسوفو لشؤون الطوائف والعودة إدارتهما في العام الماضي. وأنشأت سلطات كوسوفو لجنة توجيهية تهتم بمخيمات طوائف الروما والأشكاليا والمصريين في ميتروفيتشا الشمالية وتدرس حالتها. وتواصل بعثة الأمم المتحدة القيام بدور فعال في تيسير وتنسيق الجهود بين الجهات الفاعلة الدولية، والقيام بمساعيها الحميدة لدى السلطات المحلية وقيادة طوائف الروما والأشكاليا والمصريين في كوسوفو، والحرص على التوصل إلى تنسيق السياسات بين المانحين وشركائهم التنفيذيين، من أجل توجيه جميع الأنشطة توجيها استراتيجيا يتصدى للتحديات الإنسانية الفورية وييسر غلق المخيمات ويكفل عودة توطين مستدامة للمقيمين فيها.

٤١ – وحدثت تطورات مشجعة في هذا الاتجاه. فبالإضافة إلى عودة ١٠٢ أسرة من المشردين من طوائف الروما والأشكاليا والمصريين (٤٦٢ شخصا) من سكان المخيمات أساسا، إلى منطقة الروما في ميتروفيتشا الجنوبية في عام ٢٠٠٧، عادت حوالي ٢٥ أسرة من نفس الطوائف، منها ١٥ أسرة من مخيمات ميتروفيتشا الشمالية إلى منطقة محلة الروما في تموز/يوليه من هذا العام.

٤٢ – وواصلت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الأمم المتحدة تشجيع قيام حوار بين مؤسسة كوسوفو للطاقة، والسلطات البلدية، والمجتمعات المحلية بشأن سياسة قطع الإمداد بالطاقة الكهربائية، الذي كثيرا ما يحدث خاصة في ضواحي كوسوفو. وخلافا لما حدث في السنوات الماضية، نصحت سلطات بلغراد صرب كوسوفو بإبرام عقود مع شركة كوسوفو للطاقة. وبدعم من جهات دولية مانحة، اتصلت الشركة بسكان القرى الذين قطعت عنهم الكهرباء وعرضت عليهم ترتيبات دفع. وكان بعض سكان الجيوب الصربية القليلة في كوسوفو، وبعض الأديرة الأورثوذوكسية الصربية، وكذلك بعض المجتمعات المحلية في غراكانيتشي وشتيربيتشي، مترددون في البداية في توقيع اتفاقات مع الشركة. بيد أن المدينتين وبعض الأديرة وقعت العقود في آخر الأمر، مما سمح بعودة الإمداد بالكهرباء. وفي آب/أغسطس، حدثت موجة جديدة من قطع التيار الكهربائي بسبب عدم الدفع، أثرت على ألبان كوسوفو وعلى صرب كوسوفو وعلى قرى يسكنها أفراد من الطائفتين. وأعيد ربط معظم المستوطنات بالشبكة الكهربائية بحلول منتصف آب/أغسطس

بعد توقيع السكان عقودا ودفعهم مبالغ مقطوعة. وتتواصل عملية جمع المدفوعات وإعادة الربط بالشبكة.

٤٣ - ولا يزال صرب كوسوفو يواجهون مشاكل تتصل باستصدار بطاقات الهوية الكوسوفية من طرف سلطات كوسوفو التي لا تعترف بشهادات الميلاد الصادرة عن السلطات الصربية قبل حزيران/يونيه ١٩٩٩. ومع ذلك طلب صرب كوسوفو بأعداد كبيرة وثائق هوية ورخص سياقة كوسوفية. ولا يزال صرب كوسوفو يواجهون صعوبات أيضا في استرجاع رخص السياقة المصادرة، التي كانت السلطات الصربية أصدرتها قبل ١٩٩٩. ويسرت كل من بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي إيجاد حل للعديد من تلك الحالات.

٤٤ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير عددا متزايدا من الحوادث المتصلة بالأمن، أثرت على طوائف الأقليات، وهي حوادث بحاجة إلى متابعة مناسبة وإجراءات من طرف سلطات كوسوفو. ومن بين تلك الحوادث جريمة قتل مزدوجة في بارتيش، وحوادث طعن واعتداءات مسلحة أسفرت عن إصابات بالغة، ورشق بالحجارة، وتدنيس لمقابر أرثوذوكس، وسرقة مواش ومعدات زراعية، وغير ذلك. ومما يجدر بالإشارة، عودة ٣١٧ من أفراد شرطة كوسوفو إلى عملهم في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ومن المتوقع أن يسهم ذلك في تحسين أداء لجان السلامة العامة المحلية، وهي هيئات أمن تعمل على المستوى الشعبي، أُنشئت لتعمل أساسا في مناطق الأقليات. ويمثل أفراد الشرطة الذين يعملون في إطار تلك اللجان صلة حيوية بين الطوائف وبين شرطة كوسوفو.

حادي عشر - التمثيل الخارجي

٤٥ - واصلت بعثة الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تيسير اشتراك كوسوفو في المحافل الدولية والإقليمية. وأصرت سلطات كوسوفو أن من صلاحياتها تمثيل كوسوفو بشكل مستقل وبدون حضور البعثة أو أصحاب اللوحات ''كوسوفو/١٢٤٤''. بيد أن سلطات كوسوفو اتخذت مواقف براغماتية و لم تعترض على حضور ممثلي البعثة في الحالات التي كانت مشاركة كوسوفو فيها مرهونة بحضور أولئك الممثلين. و لم يكن في الإمكان تيسير مشاركة كوسوفو في الاجتماع الوزاري السنوي لمجلس التعاون الإقليمي، وفي مؤتمر القمة لعملية التعاون في جنوب شرقي أوروبا، وقد عقد كلاهما في شيزيناو في حزيران/يونيه، لأن السلطات الملدوفية لم تعترف بجوازات السفر الكوسوفية التي كان يستعملها مسؤولو كوسوفو الذين عينهم ممثلي الخاص. وكانت المشاركة شبه كاملة في كل من محفل مجتمع الطاقة، ومرصد النقل لجنب شرقي أوروبا، والميثاق الأوروبي للمؤسسات الصغيرة، في حين

لا يزال رفض سلطات كوسوفو المشاركة إلى جانب البعثة في اتفاق التجارة الحرة في أوروبا الوسطى حجر عثرة.

ثاني عشر – الملاحظات

٤٦ – انتقلت بعثة الأمم المتحدة، مع اكتمال إعادة تشكيلها في ١ تموز/يوليه، إلى مرحلة جديدة تتسم بالتركيز على تيسير التعاون بين الطوائف بشكل عملي، وبين السلطات في كل من بريشتينا وبلغراد. وإني أشيد بجهود البعثة الرامية إلى خلق فرص للحوار وتيسير التعاون العملي بين طوائف كوسوفو، وأيضا بين بريشتينا وبلغراد. فذلك النوع من التعاون ضروري لتطبيع الحالة في كوسوفو ولتثبيت كامل منطقة البلقان الغربية وتنميتها. وإني أشجع البعثة على مواصلة تلك الجهود، وأناشد جميع أصحاب المصلحة الاعتراف بإسهامات البعثة في هذا المجال ومواصلة تقديم الدعم لها.

٤٧ – وواصلت بعثة الأمم المتحدة وساطتها الناجحة بين طائفتي ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو في كوسوفو الشمالية، بوسائل منها إزالة أسباب التوتر الذي نتج بسبب أنشطة إعادة البناء في منطقة كروي إي فيتاكوت/بردجاني، بتعاون وثيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي وقوة كوسوفو. وفي هذا الصدد، تدعم بعثة الأمم المتحدة حق الجميع في العودة، وتعتبره مسألة ينبغي عدم تسييسها. وإني أحث بلغراد وبريشتينا على استخدام نفوذهما لإبقاء عملية إعادة البناء بعيدا عن السياسة، ومناشدة الجميع الهدوء. ومثلما أوضح ممثلي الخاص في عدة مناسبات، من المهم أن يحترم الجميع قواعد وشروط إعادة البناء في تلك المنطقة، وأن يأخذوا الاعتبارات السياسية والأمنية في الاعتبار.

٤٨ – ومع استمرار توتر الحالة في كوسوفو الشمالية، أحث جميع الأطراف على التحلي بالبراغماتية وضبط النفس، واتباع سياسات بناءة في التعامل مع المسائل الحساسة التي تنطوي عليها العلاقات بين الطوائف. وإني على ثقة من أن جميع الطوائف ستواصل اعتبار بعثة الأمم المتحدة ومكتبها في كوسوفو الشمالية موردا ثمينا في المحافظة على السلم والاستقرار في المنطقة.

٤٩ – ولا يزال إسهام بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي في المحافظة على الأمن والاستقرار يتسم بدرجة عالية من الأهمية بالنظر للتوتر السائد حاليا في كوسوفو الشمالية. وإني أناشد الأطراف السياسية التي ستشترك في الانتخابات التي ستنظمها سلطات كوسوفو في تشرين الثاني/نوفمبر القادم تجنب الخطاب الذي يلهب المشاعر ويمكن أن يزيد من احتمال اندلاع العنف، لا سيما في الشمال.

٥٠ - ولم تثمر الجهود التي بذلها ممثلي الخاص مع بلغراد وبريشتينا من أجل إقامة تعاون عملي بين الجانبين، بتعاون وثيق مع الاتحاد الأوروبي، إلا عن نتائج محدودة. ورغم أن السلطات في بلغراد أبدت اهتماما بإيجاد نهج عملي لحل بعض المسائل العالقة، وضعت السلطات في بريشتينا شروطا مسبقة تجعل التعاون صعبا عمليا. ويتطلب تحقيق تقدم ملموس وتنفيذ فعلي لأية ترتيبات عملية، مزيدا من المرونة و البراغماتية، في كل من المسائل الإجرائية والفنية المتصلة بهذه العملية.

٥١ - وإني مسرور لاستمرار توثيق التعاون بين بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بعد انتقال بعثة الاتحاد الأوروبي إلى مرحلة التشغيل الكامل في نيسان/أبريل في إطار الموقف الحيادي للأمم المتحدة. وتواصل الأمم المتحدة دعم الدور المتنامي الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي في كوسوفو، وهي ترحب بجميع الجهود المبذولة لتوثيق تعاوننا الاستراتيجي والسياسي على جميع المستويات. ومن الأهمية القصوى أن تواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي العمل على أساس استراتيجية مشتركة في مواجهة التحديات القائمة في المنطقة، لا سيما لإدارة الحالة في كوسوفو الشمالية.

٥٢ - وأود أن أعرب عن تقديري العميق وامتناني لممثلي الخاص، لامبرتو زانيي، لمهارة قيادته في إدارة دور البعثة المتطور، والإشراف على إعادة تشكيلها، بالرغم من التحديات السياسية الضخمة التي تواجهها البعثة. وأود أن أشيد أيضا بموظفي البعثة لتفانيهم في جهودهم المتواصلة والتزامهم بالعمل من أجل كوسوفو وأهداف الأمم المتحدة.

٥٣ - وأود أن أعرب عن امتناني أيضا لشركاء الأمم المتحدة في كوسوفو منذ مدة طويلة - الاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - وكذلك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، لدعمهم المتواصل للبعثة وتعاونهم معها.

المرفق الأول

تقرير الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوربي/الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي إلى الأمين العام للأمم المتحدة عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

١ - موجز

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو أنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة في مجال سيادة القانون، وتنفيذ مهام ولايتها. وأكملت البعثة التقرير الأول عن فترة الستة شهور ونتائج عمليات الرصد والتوجيه وإسداء المشورة بشأن المسائل المتصلة بسيادة القانون، وقدمته إلى سلطات كوسوفو ووسائط الإعلام والمجتمع المدني. وبدأت البعثة مشاورات مع نظرائها في سلطات كوسوفو بشأن تنفيذ توصيات التقرير التي كان محل ترحيب لديهم.

ورصدت بعثة الاتحاد الأوروبي عن كثب عودة ٣١٨ من أفراد شرطة كوسوفو الموقوفين عن العمل إلى عملهم في حزيران/يونيه، وناقشت مع سلطات كوسوفو إعادة تعيين حوالي ٦٠ من أفراد شرطة إصلاحيات كوسوفو الصرب. وانتقلت وحدة مكافحة الإرهاب من شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي إلى شرطة كوسوفو في تموز/يوليه. وركز المدعون العامون والمحققون التابعون للبعثة، على سبيل الأولوية، على عدد من حالات الجريمة المنظمة وجرائم الحرب. ورأس قضاة البعثة عددا من المحاكمات، منها عدة حالات لجرائم عرقية وجرائم حرب. وبين حزيران/يونيه وآب/أغسطس، أجرى المكتب المعني بالأشخاص المفقودين والتحقيقات الشرعية، الذي تشترك البعثة في إدارته مع رئيس مع كوسوفو، ٦٧ تشريحا جديدا، وتحقيقات في ٣ وفيات، و ١٦ فحصا إكلينيكيا، و ٢٤ تقييما ميدانيا، و ٢١ عملية استخراج جثث، و ٤٣ تشريحا لضحايا حرب، وأعاد رفات ١٧ شخصا إلى ذويهم. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بلغ مجموع الجثث التي أعادتها بعثة الاتحاد الأوروبي إلى ذويها ٦١ جثة.

ويقوم أفراد الجمارك التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي بجمع واستنساخ البيانات عن حركة التجارة في البوابتين ١ و ٣١ في كوسوفو الشمالية بدون انقطاع، بالرغم من محاولات المتظاهرين من صرب كوسوفو منع الوصول إلى البوابتين، وبدأوا في تحسين الهياكل الأساسية في نقطتي العبور.

٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٩

نظرة عامة

في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩، كان لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ٢ ٦٤٩ فردا (١ ٦٥١ من الأفراد الدوليين و ٩٩٨ من الأفراد المحليين). ودخلت البعثة مرحلة التشغيل الكامل في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وواصلت تنفيذ أنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة في مجال سيادة القانون في جميع أنحاء كوسوفو. ووفت أيضا بولايتها التنفيذية. وتعاونت البعثة تعاونا وثيقا مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وشمل التعاون مسائل تتعلق بتبادل المعلومات والممتلكات في كوسوفو الشمالية. ونسقت بعثة الاتحاد الأوروبي أنشطتها مع الجهات الفاعلة الدولية في كوسوفو وفي المنطقة.

وفي اجتماع المجلس المشترك المعني بسيادة القانون، المعقود في ٢٣ تموز/يوليه، قدمت بعثة الاتحاد الأوروبي إلى سلطات كوسوفو تقريرها الأول الذي يغطي ستة شهور عن نتائج أنشطتها في مجال الرصد والتوجيه وإسداء المشورة. وفي نفس اليوم نُشر التقرير على موقع البعثة. ويستند التقرير إلى ٢ ٥٠٠ من المدخلات التي قدمها ٤٠٠ من موظفي الرصد والتوجيه وإسداء المشورة. وهو يحدد نقاط القوة والضعف ويقدم حوالي ٧٠ توصية رئيسية ترمي إلى تحسين أداء مؤسسات سيادة القانون في كوسوفو. وأظهر نظراء البعثة في كوسوفو اهتماما كبيرا واستعدادا لتقديم الدعم. وهم يشتركون في وضع خطط للمزيد من التعاون في إطار أفرقة عاملة مشتركة وتحديد نطاق التعاون وسماته. وقُدم تدريب إلى موظفي الرصد والتوجيه وإسداء المشورة, ومن المتوقع أن يبدأ عنصر الشرطة في بعثة الاتحاد الأوروبي تنفيذ أكثر من ٩٠ في المائة التوصيات المتعلقة بأنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة بحلول نهاية ٢٠٠٩. وبدأت الأعمال التحضيرية لتنفيذ عدد من التوصيات المتعلقة بالجمارك. وبدأ عنصر العدالة ينظر في التوصيات المتعلقة بالعدالة، لتحديد الأولويات وتخصيص الموارد. وحددت البعثة الفرص المتاحة للمجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية للتواصل مع أفرقة العمل المعنية بأنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة وتقديم الدعم لها. والتقت البعثة أيضا بالمانحين الدوليين لإطلاعهم على التقرير عن الأنشطة المذكورة وتوصياته، واسترعت انتباههم إلى المجالات التي يمكن لهم فيها تقديم الدعم.

واستعرض المستشارون القانونيون للبعثة عددا من مشاريع القوانين وقدموا توصيات بشأن إمكانية تحسينها. وقدم خبراء البعثة مقترحات إلى سلطات كوسوفو بشأن مكافحة غسل الأموال، وناقشوا مع أصحاب المصلحة مسائل تتعلق بالفساد القضائي.

ونظر مكتب حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية، التابع للبعثة، في وصول الفئات الضعيفة من شعب كوسوفو، بمن فيهم النساء والأقليات، إلى العدالة. وكشفت بحوث أجرتها منظمات غير حكومية أن ٧٥ في المائة من نساء طوائف الروما والأشكاليا والمصريين في كوسوفو أميات، ولا يحصلن بالتالي على معلومات عن حقوقهن. واعترف ٦١ في المائة بحدوث عنف مترلي في مجتمعاتهم؛ و ١ في المائة فقط من السكان يعلمون بوجود مساعدة قانونية مجانية لضحايا العنف المترلي، و ٤ في المائة بوجود ملاجئ، و ٢٦ في المائة فقط بأنه يمكن دعوة الشرطة في تلك الحالات. ونظر موظف حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية أيضا في توافر المعونة القانونية في كوسوفو.

وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي مناقشاتها التقنية بشأن سيادة القانون مع سلطات بلغراد. وأجرت شرطة البعثة محادثات تقنية مع الوزارة الصربية للشؤون الداخلية، وأعدت ترتيبا تقنيا بشأن تبادل المعلومات. وانتقد قادة حكومة كوسوفو ووسائط الإعلام المحلية ذلك الترتيب. وخرب نشطاء من حركة تقرير المصير ٢٦ مركبة تابعة للبعثة احتجاجا على ابرام تلك الترتيبات. وتضرر عدد آخر من مركبات البعثة في أحداث تخريب لاحقة جرت في بريشتينا.

الشرطة

في ٢٢ تموز/يوليه انتقلت وحدة مكافحة الإرهاب من بعثة الاتحاد الأوروبي إلى شرطة كوسوفو. وتقوم البعثة برصد نشاط الوحدة.

ووثقت بعثة الاتحاد الأوروبي وشرطة كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو تعاونهما في التصدي لحالات الاضطرابات المدنية. وفي بعض الحالات قامت البعثة، كمتدخل ثان، بالحفاظ على النظام والأمن العام في بردجاني/كروي إي فبيتاكوت.

وساعدت البعثة شرطة كوسوفو في إعداد تقييم للمخاطر ووضع نظام تشغيلي فيما يتعلق بالانتقال المتوقع للمسؤولية عن أمن معلم غازيمستان من قوة الأمن الدولية في كوسوفو إلى شرطة كوسوفو.

وقامت البعثة بعمليات رصد وتوجيه وإسداء مشورة لفائدة شرطة كوسوفو في سياق عودة أفراد شرطة كوسوفو إلى الخدمة. ومن بين ٣٢٥ من أفراد شرطة كوسوفو الموقوفين عن عملهم، بعد توقفهم عن أداء مهامهم في أوائل عام ٢٠٠٨، عاد ٣١٧ منهم إلى العمل في ٣٠ حزيران/يونيه (والتحق بهم فرد آخر بعد ذلك بقليل). وتقوم البعثة منذ

ذلك الوقت عن كثب برصد عودهم إلى العمل. وتجري العملية بسلاسة إلى حد الآن، وأعيد التصديق على تعيين معظم الأفراد واستأنفوا مهامه السابقة.

وبتشجيع نشط من البعثة، عُيّن مؤخرا عدة ضباط شرطة صرب في مناصب رفيعة، منهم نائب المدير الإقليمي في منطقة ميتروفيتشا.

ويشهد التعاون التنفيذي بين شرطة كوسوفو في شمال نهر إيبر وجنوبه تحسنا. بيد أن قادة مراكز شرطة كوسوفو سيواصلون في هذه الفترة تقديم تقاريرهم من خلال بعثة الاتحاد الأوروبي. وستُبذل جهود لتشجيع المزيد من أفراد شرطة كوسوفو الصرب والموظفين المدنيين على الالتحاق بمراكز عملهم السابقة في شرطة كوسوفو في ميتروفيتشا وفي هياكل الشرطة الإقليمية. ومن بين الـ ٤٧ فردا الذين أعيد نشرهم إلى مراكز الشرطة الأربعة في الشمال، بعد ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، لم يعد سوى اثنان إلى مراكز عملهم السابقة.

وبحلول آب/أغسطس، كان المدعون العامون والمحققون التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي قد استعرضوا وقيموا ملفات جرائم الحرب الواردة من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وتحقق بعثة الاتحاد الأوروبي حاليا في ٥٠ حالة يجري النظر فيها. ولا تزال ١ ٠٠٩ حالات أخرى لا يُنظر فيها حاليا. ومن بين تلك الحالات، رُفضت ١٥٨ حالة لأسباب متنوعة منها عدم توافر الأدلة. وستحاط الأطراف المتضررة علما في الوقت المناسب برفض الحالات. ويجري التحقيق في القضايا التي لا يجري النظر فيها ببعد، والتي يبلغ عددها ٨٥١ قضية.

وحدد المدعون العامون والمحققون التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي عددا من قضايا الجريمة المنظمة وجرائم الحرب لاتخاذ إجراءات بشأنها على سبيل الأولوية. وفي آب/أغسطس، فتحت البعثة تحقيقات في إحدى قضايا جرائم الحرب، قُتل فيها أكثر من ١٥٠ شخصا في قرية تشيشك/قرب بيجي، والمناطق القريبة منها في أيار/مايو ١٩٩٩. وستساعد شرطة كوسوفو في إجراء التحقيقات.

وتعاون أفراد بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي داخل مكتب الإنتربول التابع لبعثة الأمم المتحدة. وأقامت بعثة الاتحاد الأوروبي علاقات وثيقة مع مركز مبادرة التعاون لجنوب أوروبا، ووكالة إدارة الحدود الأوروبية، وأقامت اتصالات مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وقدمت لها المساعدة.

ونظرت بعثة الاتحاد الأوروبي في مقترحات بشأن إنشاء وكالة تنفيذية تحفظ البيانات والوثائق الصادرة عن وزارة الشؤون الداخلية، وأسهمت في إكمال وضع استراتيجيات وخطط عمل تتعلق بإدارة متكاملة للحدود، والجريمة المنظمة، والمخدرات، والإرهاب، ومؤخرا بمسألة الهجرة.

العدالة

قام القضاة والمدعون العامون والموظفون القانونيون، وواضعو مشاريع القوانين، التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي برصد أنشطة زملائهم العاملين في مجال العدالة في كوسوفو وتوجيههم وإسداء المشورة إليهم. وعمل القضاة والمدعون العامون التابعون للبعثة في عدد من القضايا الواردة من بعثة الأمم المتحدة وفي قضايا جديدة، بما في ذلك في لجان مشتركة مع قضاة ومدعين من كوسوفو. وبنهاية آب/أغسطس، صدرت أحكام في حوالي ٣٠ حالة. وينوي قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي الانتهاء في أوائل عام ٢٠٠٩ من جميع القضايا التي أحالتها بعثة الأمم المتحدة. إلى بعثة الاتحاد الأوروبي في حالة جاهزة للمحاكمة. وسيكتمل النظر في أواخر عام ٢٠٠٩ في العشرين قضية التي ورثتها المحكمة العليا. ومنذ كانون الأول/ديسمبر، يعمل المدعون العامون التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي بمفردهم أو بالتعاون مع نظرائهم المحليين، في ٤٦٧ ادعاء. وتشمل القضايا حالات فساد، وجرائم منظمة، وجرائم حرب، وإرهاب، وجرائم عرقية، وتهريب أسلحة ومخدرات، وجرائم قتل.

واشترك موظفو القضاء التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي بنشاط في جميع محاكم كوسوفو على جميع المستويات. وعقد العديد من قضاة البعثة وكوسوفو جلسات استماع سابقة للمحاكمات وفي إطار محاكمات في المحاكم الابتدائية في أنحاء كوسوفو، وكذلك في المحكمة العليا. وكانت جرائم الحرب من بين الجرائم التي نظر فيها قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي وأصدروا بشأنها أكثر من ١٠٠ حكم قضائي في جميع مراحل الإجراءات القضائية، بما فيها القرارات الصادرة قبل المحاكمة، وغيرها من القرارات والأحكام.

ونظر قضاة البعثة في عدة قضايا جنائية عرقية. وفي ٣٠ تموز/يوليه، أدان قضاة البعثة في محكمة بريشتينا أحد صرب كوسوفو في تهمة التحريض على الكراهية العرقية. وحُكم عليه بأربعة أشهر سجنا مع تأجيل التنفيذ. وفي ١١ آب/أغسطس، رفضت هيئة للمحكمة العليا رأسها أحد قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي طعنا تقدم بها أحد صرب كوسوفو أدانته في عام ٢٠٠٧ محكمة بريشتينا الابتدائية في قضية تتعلق باضطرابات آذار/مارس ٢٠٠٤ وسحب الطاعن طلبه بعد أن قدم القاضي الذي رأس المحكمة التقرير عن القضية. وقد أدين المتهم بالاشتراك في مجموعة اقترفت عملا إجراميا، وأفعالا إجرامية جسيمة في حق الأمن

العام، وتحريضا على الكراهية العرقية والدينية والطائفية، وحُكم عليه بالسجن مدة مجموعها سنة وتسعة أشهر، مع تأجيل التنفيذ.

ونظر قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي العاملون في مجال العدالة المدنية في محاكم بلديات ومقاطعة كوسوفو في أكثر من ٢٠ قضية تتعلق بالممتلكات المدنية، منها ١٦ قضية وردت فيها إدعاءات بنقل ممتلكات على أساس وثائق مدلسة. وكان لمعظم هذه القضايا بُعد يتصل بالعلاقات بين الطوائف. وواصل مفوضو البعثة المعنيون بالطلبات المتعلقة بالملكية، وقضاة المحكمة العليا التابعون للبعثة، ممن هم أعضاء في اللجنة المعنية بالنظر في الطلبات المقدمة إلى لجنة الممتلكات في كوسوفو العمل وفقا لولايتهم. وانتقل المفوضون إلى مسائل أكثر تعقيدا. ولم يُعيّن العضو المحلي لهيئة المحكمة العليا إلى حد الآن، وواصل قضاة البعثة التعاون مع الغرفة الخاصة للمحكمة العليا لكوسوفو في المسائل المتعلقة بالخصخصة؛ بيد أنه لا يوجد سوى عضو محلي واحد في تلك المحكمة العليا، ويلزم تعيين ستة آخرين بالمحكمة.

وكان المجلس القضائي لكوسوفو، ومن بين أعضائه الخمسة قاض ومدع تابعان لبعثة الاتحاد الأوروبي، تأسس في ٢٥ آب/أغسطس. ويقترح المجلس تعيين القضاة والمدعين العامين، وهو يقوم بذلك حاليا بتوصية من اللجنة المستقلة المعنية بالقضاء والادعاء. والتحدي الذي يواجهه المجلس هو فرض نفسه والدفاع عن استقلاليته إزاء أصحاب جميع المصلحة. وهناك عدد من القضايا التأديبية المتراكمة التي تهم أعضاء من سلك القضاء في كوسوفو، بحاجة إلى البت فيها، وقد أنشأ المجلس لهذا الغرض لجنة قضائية تأديبية.

وواصل العنصر القضائي في بعثة الاتحاد الأوروبي تقديم المساعدة في إعادة إنشاء محكمة قادرة على الأداء في إقليم ميتروفيتشا. وأكمل القضاة والمدعون العامون التابعون للبعثة ثلاث محاكمات، وهناك محاكمة رابعة متواصلة. ويقوم موظفان إداريان من ألبان كوسوفو واثنان من صرب كوسوفو بوضع جرد للملفات في محكمة ميتروفيتشا، تحت إشراف موظفي البعثة. واختيرت أربع قضايا ذات أولوية لتنظر فيه محكمة إقليم ميتروفيتشا والمحكمة العليا.

وقدم قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي توصية بالإعلان عن قرارات المحكمة العليا في قضايا الاستئناف علنا في نهاية المداولات. وحاليا، يُعلن عن تلك القرارات كتابيا، أحيانا بتأخير كبير. وستزيد الممارسة الجديدة من الشفافية وستحسن وصول جميع الأطراف المعنية والجمهور إلى المعلومات في الوقت المناسب. وقدم قضاة البعثة أيضا مشورة رسمية بشأن توزيع الجريدة الرسمية وتعميم القوانين الجديدة على جميع محاكم كوسوفو.

ومن حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٩، أجرى المكتب المعني بالأشخاص المفقودين والتحقيقات الشرعية، الذي تشترك في إدارته بعثة الاتحاد الأوروبي ومدير من كوسوفو ٤٣ تشريحا لضحايا حرب، و ٦٧ تشريحا جديدا؛ وتحقيقات في مواقع جرائم قتل وفحوص طب شرعي إكلينيكية، وتقييمات ميدانية، واستخراج جثث، وأعاد رفات ١٧ شخصا إلى ذويهم. وعُقد عدد من الاجتماعات مع رابطات أسر ومع أسر. وقيّم المكتب، بالتعاون مع شرطة كوسوفو وشرطة بعثة الاتحاد الأوروبي موقعا قرب جيلان، واستخرج جثث ما لا يقل عن ١١ شخصا، يفترض أنهم من الأشخاص المفقودين، وبعث بعينات لتحليل الدنا. وقوبلت عمليات استخراج الجثث باهتمام كبير من جانب وسائط الإعلام المحلية. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أنجزت بعثة الاتحاد الأوروبي في المجموع ٨٨ عملية ميدانية، و ٤٥ عملية استخراج جثث، وأخذت ٤٠٥ عينات لتحليل الدنا، واستخرجت ٦٦ جثة، وأعادت رفات ٦١ شخصا إلى ذويهم. ويعمل في المكتب خبير في التحقيقات الشرعية تابع للبعثة ومسؤول عن الاتصال ببلغراد.

ويرصد قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي منذ حزيران/يونيه عمل الفريق المعني بالإفراج المشروط، ويحضر بانتظام جلسات الاستماع التي يعقدها. وهم يرصدون حوالي ٥٠ قضية كل شهر. وقامت وحدة الإصلاحيات بالبعثة بأنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة إلى دائرة الاصلاحيات في كوسوفو في عدة مجالات من عملها، ووفرت خدمات مرافقة للسجناء. وناقشت البعثة مع وزير العدل ومع مفوض دائرة الإصلاحيات في كوسوفو إعادة تعيين حوالي ٦٠ من موظفي الإصلاحيات من صرب كوسوفو في وظائفهم الأصلية

الجمارك

قام موظفو الجمارك التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي بأنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة إلى دائرة الجمارك في كوسوفو على الحدود وفي نقاط التفتيش الحدودية، باستثناء ميتروفيتشا الشمالية ومطار بريشتينا. ولأول مرة، قدمت أنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة إلى أفرقة الجمارك ومراجعة الحسابات في شركات في فيريزاج/أوروشيفاك وبريشتينا. وصادر موظفو الجمارك بكوسوفو كميات كبيرة من المجوهرات وغيرها من المواد منها مواد صيدلانية غير مرخص بها. ويفسر المدير العام ذلك النجاح بأنه يعود إلى أنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة التي قامت بها الأفرقة المتنقلة التابعة للبعثة، التي نقلت المهارات وأعطت موظفي مكافحة التهريب المحليين ثقة في النفس سمحت لهم بإجراء بحوث تفصيلية ومتعمقة.

وواصلت البعثة الممارسة التي بدأت في أيار/مايو ٢٠٠٩ والمتمثلة في استنساخ الفواتير التجارية وختم الوثائق في بوابتي الجمارك ١ و ٣١ في شمال كوسوفو. وتتاح الوثائق المستنسخة لدائرة جمارك كوسوفو وإدارة الجمارك الصربية. وقد تمكنت هذه الأخيرة من استخدام تلك المعلومات للتحقيق في عدد كبير من الجرائم الجسيمة. وحدث أيضا انخفاض حاد في حجم الوقود المهرب عبر الحدود. وتمكن موظفو الجمارك من مواصلة أنشطتهم في جميع المواقع بالرغم من المحاولات التي يقوم بها متظاهرون من صرب كوسوفو، بداية من ٢٢ حزيران/يونيه، لغلق البوابتين ١ و ٣١.

أقره إيف **دي كرمابون**

رئيس البعثة

المرفق الثاني

تشكيل وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)

البلد	العدد
الاتحاد الروسي	١
ألمانيا	١
أوكرانيا	١
إيطاليا	١
باكستان	١
تركيا	١
سلوفينيا	١
غانا	١
المجموع	**٨**

المرفق الثالث

تشكيل وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)

البلد	العدد
الاتحاد الروسي	١
إسبانيا	١
أوكرانيا	١
بولندا	١
تركيا	١
الدانمرك	١
رومانيا	٢
النرويج	١
المجموع	**٩**

Map No. 4133 Rev. 36 UNITED NATIONS
September 2009

Department of Field Support
Cartographic Section